



كلمة الدكتور سعد الدين العثماني
وزير الشؤون الخارجية والتعاون
خلال الاجتماع عالي المستوى للجمعية العامة حول سيادة القانون
على الصعيدين الدولي والوطني
24 شتنبر 2012

seul le discours prononcé fait foi

السيد الرئيس،

أود في البداية أن أتوجه إليكم، السيد الرئيس، بخالص عبارات التهاني على توليكم رئاسة الدورة السابعة و الستين للجمعية العامة. ونحن على ثقة أن خبرتكم وحنككم الدبلوماسية الواسعة ستساهم في إنجاح أعمالنا. كما نود التعبير عن تقديرنا لسلفكم السيد ناصر عبد العزيز النصر على جهوده الدؤوبة وقيادته الناجحة للدورة السابقة. و لا يفوتنا توجيه الشكر للأمين العام، السيد بان كي مون على التزامه القوي بتعزيز دور الأمم المتحدة في تكريس سيادة القانون و على مشاركته القيمة في هذا الاجتماع.

ينعقد هذا الاجتماع عالي المستوى للجمعية العامة حول سيادة القانون، الذي تم التحضير له بعناية لمدة سنتين، ليشكل مناسبة مواتية لتجديد التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمواصلة تعزيز سيادة القانون على المستويين الوطني والإقليمي، والدولي. و هي مناسبة سانحة لتقييم موضوعي للجهود والأنشطة التي قامت بها هذه المنظمة ولاستعراض ما راكمناه من تجارب وطنية، وذلك في أفق بلورة توافق متعدد الأطراف حول السبل الكفيلة بتعزيز التعاون في هذا المجال و إحراز مزيد من التقدم نحو إرساء مجتمع دولي يحترم لسلطة القانون. و في هذا الصدد نعبر عن ترحيبنا باعتماد الإعلان النهائي للاجتماع بتوافق الآراء كتنويع لمشاوراتنا المكثفة حول هذا الموضوع الهام.

السيد الرئيس،

تلتزم المملكة المغربية بالاستمرار في توطيد سيادة القانون و احترام حقوق الإنسان و تعزيز التنمية البشرية و نشر فضائل الحوار و التسامح على الصعيدين الدولي والجهوي والوطني.

فعلى الصعيد الدولي تؤكد المملكة المغربية من جديد التزامها الراسخ بإرساء نظام دولي متعدد الأطراف يركز على مبادئ وقواعد القانون الدولي. و في هذا الصدد، تشكل الأمم المتحدة، كمنظمة تتمتع بالشرعية و التمثيلية، الإطار الأنسب لمواصلة جهودنا الجماعية الهادفة إلى إرساء مجتمع دولي ينعم بالأمن و السلم، و التنمية المستدامة، و احترام حقوق الإنسان.

و يتطلب تحقيق هذه الرؤية اعتماد نهج متكامل و شامل يركز على الالتزام بتعزيز سيادة القانون في كل جوانب العلاقات الدولية، و ذلك باحترام ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية الأخرى للقانون الدولي التي تؤكد على احترام سيادة الدول، و وحدتها الترابية، و عدم التدخل في شؤونها الداخلية، وترجيح تسوية النزاعات بالطرق السلمية على الاحتكام لمنطق القوة.

إن تعزيز سيادة القانون يمثل ركيزة أساسية في جهود منظمة الأمم المتحدة الهادفة إلى منع اندلاع النزاعات المسلحة والحفاظ و تعزيز الأمن و السلم في الدول التي تعيش وضعية ما بعد الصراع. ووعيا منها بأهمية دور الأمم المتحدة في هذا الإطار، واصلت المملكة المغربية التزامها المبكر بالمساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مختلف مناطق النزاعات، و واکبت تطور هذه العمليات التي أصبحت تشمل بدرجة كبيرة دعم و مواكبة المؤسسات الوطنية المعنية في سعيها لبسط سيادة القانون بما في ذلك الهيئات القضائية، و الإدارة المدنية و الخدمات العامة. كما واصلت المملكة المغربية، سواء كعضو في لجنة بناء السلام أو عن طريق آليات التعاون الثنائي، المساهمة في دعم القدرات الوطنية للدول التي خرجت حديثا من الصراعات و مساعدتها في سعيها لإعادة بناء مؤسساتها المعنية بتكريس القانون.

و في هذا الإطار، نظم المغرب في مدينة الرباط منذ أيام قليلة، بتعاون مع منظمة الأمم المتحدة و دولتي قطر و النرويج، ورشة عمل حول تعزيز القدرات المدنية، كانت مناسبة لإبراز أهمية بناء القدرات الوطنية في فترة ما بعد الصراع، كما وضعت اللبنة الأساسية للتعاون و تبادل الخبرات بين الدول العربية و لشراكة واعدة بين جامعة الدول العربية و منظومة الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

في ظل ظرفية دولية دقيقة على المستوى السياسي، و الاقتصادي و البيئي، يبقى من الضروري تعزيز الالتزام الدولي بإرساء حكمة دولية تضع العنصر البشري في صدارة أجندتها و بالارتباط القوي بين التنمية، واحترام حقوق الإنسان و سيادة القانون. و يتطلب ذلك تكثيف جهودنا جميعا من أجل السير قدما نحو التحقيق الكامل لأهداف الإنمائية للألفية و ذلك بتقوية الشراكة بين أجهزة الأمم المتحدة، و المؤسسات المالية الدولية، و السلطات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

كما يتوجب على المجموعة الدولية أن تواصل جهودها، في إطار المسؤولية المشتركة، من أجل التصدي بحزم للتهديدات الجديدة، و عابرة الحدود، والتي من شأنها أن تقوض الجهود الوطنية، والإقليمية و الدولية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون. وتشكل المنظمات الإرهابية، و الحركات الانفصالية، وشبكات الجريمة المنظمة تحديا حقيقيا في جهات عدة من العالم و من ضمنها القارة الإفريقية التي عرفت في السنوات الأخيرة تناميا مضطربا لهذه التهديدات حتى أصبحت في بعض المناطق تشكل تهديدا حقيقيا لاستقرار بعض الدول و سلامتها الترابية.

و قد طورت منظمة الأمم المتحدة و مؤسساتها المتخصصة آليات و برامج لمساعدة الدول الأعضاء في بناء و تعزيز قدراتها الوطنية لتكريس سيادة القانون، غير أن هذه الجهود لن تؤتي النتائج المرجوة منها إلا إذا تأسست على رؤية إستراتيجية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار الأولويات الوطنية للدول المعنية و خصوصياتها السياسية، و الاقتصادية و الثقافية.

و من هذا المنطلق، اختارت المملكة المغربية، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، منذ سنوات بإرادة سيادية كاملة و في تجاوب تام مع التطلعات المشروعة لمواطنيه، تعزيز دولة القانون و المؤسسات، وفق مقاربة تشاركية متكاملة و متدرجة انطلقت منذ عقود. و قد مكنت هذه المقاربة الخلاقة من تنفيذ أوراش إصلاحية كبرى عززت مسار استكمال بناء دولة الحق و المؤسسات الديمقراطية و تعزيز حقوق المواطنة. حيث تمكن المغرب من اعتماد مدونة للأسرة تنهض بدور المرأة في المجتمع، وإطلاق مبادرة وطنية للتنمية البشرية لتعزيز التضامن الاجتماعي، و كذلك معالجة الخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان من خلال عمل هيئة الإنصاف والمصالحة.

و قد توج هذا المسار الإصلاحي باعتماد دستور جديد -عبر استفتاء شعبي- أكد في ديباجته أن المغرب سيظل ملتزما باختياره الذي لا رجعة فيه في إقامة دولة ديمقراطية يسودها القانون. و قد جاء هذا الميثاق الدستوري الجديد ليرسخ مبادئ الفصل بين السلطات و توازنها، و يضمن استقلال السلطة القضائية، و يكرس حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا و يعزز قواعد الحكامة الاقتصادية و السياسية على المستوى المحلي، و الجهوي و الوطني. و كل ذلك في انسجام تام مع النموذج المغربي القائم على تلازم مساري الديمقراطية التشاركية مع التنمية البشرية، و التفاعل الإيجابي بين الثوابت الراسخة و القيم الأصيلة للمجتمع المغربي و الانفتاح على التجارب و القيم الإنسانية.

السيد الرئيس،

من المهم التأكيد، على قناعتنا الراسخة من أن تعزيز سيادة القانون و الحكامة الجيدة على المستوى الدولي يبقى رهينا بتعزيز القدرات الوطنية للدول لتمكين مؤسساتها من ممارسة مسؤولياتها بكفاءة تجاه مواطنيها و الوفاء بالتزاماتها الجهوية و الدولية.

و ستبقى المملكة المغربية ملتزمة بالمساهمة الفعالة في مواصلة الحوار مع الدول الأعضاء و هيئات الأمم المتحدة المشاركة في هذا الاجتماع الأول عالي المستوى حول سيادة القانون ومتابعة النتائج الهامة التي تمخضت عنه. كما نعيد التأكيد على استعدادنا المتواصل لدعم كل الجهود الدولية و الجهوية الهادفة إلى إرساء مجتمع دولي يركز على مبادئ القانون وقيم التضامن و السلم.

وشكرا جزيلا